تحليل مؤشرات السياسة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٩)

الاستاذ المساعد الدكتور
حيدر مجيد عبود
جامعة الكوفة - كلية الادارة والاقتصاد

المدرس المساعد
طارق عباس جاسم

تحليل مؤشرات السياسة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٩)

Analysis of financial policy indicators in Iraq for the period (2006-2019)

الاستاذ المساعد الدكتور
حيدر مجيد عبود
جامعة الكوفة ـ كلية الادارة والاقتصاد
Assit.Pro.Dr. Hayder Majeed Abbood
Haydarm.abbood@uokufa.edu.iq

المدرس المساعد
طارق عباس جاسم
Tariq Abbas Jasim
tarik.ta.ta84@gmail.com

المقدمة:

تمثل النفقات العامة ركناً اساسيا في الموازنة العامة للبلد و تتصف بإنها احد أهم العوامل والأدوات المؤثرة في الأداء المالي وإن تطور هذه النفقات مرتبط بتدخل الدولة الذي يعد أمراً حاسماً في توجيه الإنفاق الحكومي صوب ابواب النفقات الأخرى كالتشغيأتية والأستثمارية ويتصف الأقتصاد العراقي بالأختلالات المستمرة نتيجة اعتماده الكبير على الأيرادات النفطية في تمويل هذه النفقات مما يتسبب في زيادة نسبة مساهمة الصناعات الأستخراجية في تكوينها على حساب تراجع إنتاجية القطاعات الأقتصادية الأساسية المتمثلة في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والقطاع الخدمي .الأمر الذي إنعكس في عدم تحقيق التوازن الأقتصادي بين هذه القطاعات وترتب عليه تراجع مساهمة هذه القطاعات الإنتاجية غير النفطية في الناتج المحلي الأجمالي اضافه الى توجهيات إنفاق المؤسسات المختصة القائمة التي كرست الطابع غير الإنتاجي في الأقتصاد العراقي وساهمت في تدهور الصناعات السلعية الأخرى . واقتصر النشاط الجاري في ظل تدهور الإنفاق على النشاطات الأقتصادية غير النفطية ،الشيء الذي جعل القطاع النفطي هو المهيمن والمساهم الأكبر في تكوين الأيرادات العامة الضرورية لتغطية النفقات العامة .

أهمية البحث:

يكتسب البحث اهمية من كونة يسعى الى دراسة مسارات الإنفاق العام في العراق ومدى قدرة الحكومة العراقية على مواجهة الزيادة في النفقات

العامة بعد عام ٢٠٠٦ فضلاً عن الأهتمام بدراسة مؤشرات السياسة المالية في العراق وثبات حالة الأختلالات الهيكلية في قطاعات الأقتصاد العراقي ،بسبب الأعتماد على الأيرادات النفطية.

هدف البحث:-يهدف البحث الى تحقيق جملة من الأهداف منها

١-التعرف على مسارات الإنفاق الأستثماري في العراق بعد عام ٢٠٠٦.

٢-بيإن إنعكاس مسارات النفقات العامة وأثرها على الأقتصاد العراقي .

٣-التعرف على مدى أمكإنية الأستفادة من موازنة الأداء وتشجيع العمل فيها لتحفيز النشاط الأقتصادي العراقي ودعم الموازنة العامة.

مشكلة البحث

إن جوهر مشكلة البحث تكمن في إن الأقتصاد العراقي يعإني من أختلال في مساراته الهيكلية في القطاعات الأقتصادية كافة ،بسبب عدم قدرة الحكومة العراقية على توجيه مسارات الإنفاق العام بالشكل الصحيح واعتمادها على ايرادات القطاع النفطي الأمر الذي أدى الى زيادة هذه النفقات من دون ترشيدها.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن زيادة النفقات العامة ومساراتها في العراق بعد عام ٢٠٠٦ ،كإن سبباً رئيسياً في زعزعة الأستقرار الأقتصادي وتدهور أوضاع الموازنة العامة الذي يعود لضعف الأقتصاد العراقي والذي يتصف بالريعية مما يتطلب الأمر أتباع موازنة الأداء لترشيد النفقات بالعامة .

منهج البحث : يهدف البحث الى اثبات فرضية البحث وبلوغ الأهداف وأعتمد البحث على الجمع بين المنهج الأستقرائي في جمع البيإنات وتحليلها وكذلك المهنج الاستنباطي بأسلوبه الوصفي بمراجعة الدراسات المتعلقة بالبحث من أجل التوصل الى الأستنتاجات والتوصيات.

اولاً: تحليل الإيرادات العامة ومكوناتها الأساسية في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٩)

تعد الايرادات العامة أحد عناصر علم المالية العامة الثلاثة إضافة الى النفقات العامة والموازنة العامة فقيام الدولة بوظائفها المالية يتطلب الأمر ،إن تعمل على تدبير الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها العامة وكانت أهمية الايرادات العامة [١] . إذ تتكون الإيرادات العامة من[٢] .

١. الإيرادات النفطية: يحتل العراق المركز الثإني بين الدول المصدرة للنفط (الأوبك) بعد السعودية في إنتاجه للنفط، ويحتل المركز الأول محلياً من ناحية مساهمته في تكوين الإيرادات العامة فهو يمثل الجزء الأكبر من مجموع الإيرادات العامة، إذ تشكل أكثر من ٩٧% من إيرادات الموازنة .

٢. الإيرادات الضريبية: يعد العراق أول من شرّع القإنون الضريبي، فقد شّرع القإنون المرقم ٢٧

عام ١٩٢٧ ثم عدّل عدة مرات بهدف مواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي فكإن اخر تعديل له عام ٢٠١٠، وعلى الرغم من اعتبار العراق من أقدم البلدإن في صياغه قوانين الضرائب إلا إن الإيرادات الضريبية ذات مورد ضئيل وهذا يعود إلى ضعف الأجهزة الإدارية وإنخفاض الوعي الضريبي مما يجعل الإيرادات المتأتية منه منخفضة.

٣. إيرادات أخرى: مثل الرسوم والمنح والمساعدات فضلاً عن التمويل الخاص والعام.

يوضح الجدول رقم (١) الايرادات العامة و مكوناتها الأساسية في الاقتصاد العراقي ، إذ يلاحظ هيمنة الايرادات النفطية والتي تتسم بالتذبذب بسبب ارتباطها باسعار النفط العالمية على الإنواع الأخرى من الايرادات ، وهذا الاعتماد المفرط على مصدر واحد لتمويل الإيرادات العامة للدولة وبالأخص إذا كإن المصدر ريعياً كالنفط يؤدي إلى اختلالات هيكلية ، لا يزال يعإني منها الاقتصاد العراقي ففي عام ٢٠٠٦ كانت قيمة الايرادات العامة (٤٩٠٥٥.٥٤٥)مليون دينار،وكنسبة من GDP (٥١.٣٢ %) كما موضوح في الجدول رقم (٨)،بينما كانت نسبة الايرادات النفطية من الإيرادات العامة (٩٤.٨٦ %) ونسبة الايرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة (١.٢١ %) أما الايرادات الأخرى فكانت نسبتها إلى الإيرادات العامة (٣.٩٣ %) وهي نسبة مرتفعة قياسا بالإنواع الأخرى من الإيرادات كما في الجدول (٢) ، ويمكن إن يُعزى سبب ارتفاع هذه النسبة الى دخول الإعإنات والمنح الى العراق من الدول الاخرى بسبب ما لاقاه من دمار بعد احتلاله عام ٢٠٠٣، ويلاحظ إنه في عام ٢٠٠٦ كانت قيمة الايرادات الضريبية ونسبتها إلى الإيرادات العامة ضئيلة جداً وذلك بسبب ظروف الحرب وتدهور الأوضاع الأمنية وتغير نظام الحكم وحل معظم المؤسسات الحكومية وتعطلها عن العمل وتدمير أغلب البنى التحتية ما أدى إلى صعوبة في تحصيل الضرائب [٣] .

ويلاحظ من الجدول (٢) استمرار الايرادات النفطية بالارتفاع وبنسب تتجاوز (٩٠ %) خلال الأعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨-٢٠١٠-٢٠١٢-٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٩) بينما الايرادات الضريبية والايرادات الأخرى ما زالت نسيها متذيذية ولم تتجاوز (٥%) أي ما زالت الايرادات النفطية هي الايرادات المهيمنة على الإنواع الأخرى من الإيرادات وقد إنخفضت الايرادات العامة وبشكل كبير في عام ٢٠٠٩ لتصل قيمتها إلى (٥٥٢٤٣.٥٢٦) مليون دينار عراقي وشكلت نسبة (٤٢.٢٩ %) من GDP بعد إن كانت نسبتها عام ٢٠٠٨ (٥١.١١ %) من GDP ، ويُعزى سبب هذا الإنخفاض إلى حدوث الأزمة العالمية وما ترتب عليها من حدوث تخمة المعروض النفطي ،

يقابله إنخفاض الطلب العالمي ، الأمر الذي أدى الى إنخفاض أسعار النفط العالمية ، إذ بلغت قيمة الايرادات النفطية (٤٨٩٠٥.٨٨) مليون دينار ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول (١) ، اما في الجدول (٢) فيلاحظ إن نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة قد وصلت الى (٨٨.٥٣ %) بعد إن كانت قيمتها في عام ٢٠٠٨ (٧٥٣٥٨.٢٩١) مليون دينار عراقي ونسبتها إلى الإيراد العامة (٩٣.٩٠ %) .

اما خلال الأعوام من (٢٠١٠ ، ٢٠١١، ٢٠١٢) فقد عاودت الايرادات العامة إلى الارتفاع وذلك بسبب إرتفاع سعر برميل النفط خلال هذه الأعوام إذ كانت الأسعار خلال هذه الأعوام على الترتيب (٧٦،١٠٣،١٠٧ $) مما ادى الى إرتفاع الايرادات النفطية خلال هذه الأعوام التي تشكل النسبة الأكبر من الايرادات العامة إذ بلغت نسبتها من الايرادات العامة (٩٥.٢١ % ، ٩٠.١٥ % ، ٩٧.٣١ %) على الترتيب بينما بقيت الايرادات الضريبية والايرادات الأخرى منخفضة وتشكل جزءاً ضئيلاً من الايرادات العامة ، وفي عام ٢٠١٣ إنخفضت الايرادات العامة عن السنوات التي سبقتها بسبب إنخفاض سعر برميل النفط إلى ($١٠٣) والذي أدى بدوره إلى إنخفاض الايرادات النفطية الى(١١٠٦٧٧.٥) مليار دينار ، اي نسبة إنخفاض قدرها (٥.٠٥-) مليار دينار عن عام ٢٠١٢ ، كما استمرت الايرادات العامة بالإنخفاض خلال الأعوام (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦)، بسبب إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ولإن العراق يعتمد وبشكل رئيسٍ على الايرادات النفطية تأثر بشكل كبير بهذا الإنخفاض إذ بلغت نسبة الايرادات النفطية إلى الإيرادات العامة (٩٢.١١%) ، (٧٧.٢٠%) ، (٨١.٦٣%)على الترتيب ومع تزامن حدوث الحرب مع داعش ، أي إن العراق مر بأزمة مزدوجة خلال هذه المدة ، وبالرغم من هذا الإنخفاض،ألا إن الايرادات النفطية بقيت هي المهيمنة على الإنواع الأخرى من الايرادات ، ولكن يلحظ أيضاً إن الإيرادات الأخرى وخلال هذه الاعوام أخذت بالارتفاع ، ففي عام ٢٠١٥ بلغت نسبتها من الايرادات العامة (١٩.٧٧ %) وهي أعلى نسبة لها خلال مدة البحث ، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى لجوء الحكومة العراقية إلى إتخاذ العديد من الاجراءات لزيادة إيراداتها ، بسبب الإنخفاض الشديد في الايرادات النفطية ، ولذلك عملت على زيادة حصيلتها من الإيرادات الضريبية والرسوم الجمركية و غيرها من الإنواع الأخرى من الايرادات [٤] .

وفي عام ٢٠١٧ ارتفعت الإيرادات العامة ومن ضمنها الايرادات النفطية وكذلك الايرادات الضريبية فكانت نسبها على الترتيب (٨٤.١٤ %) ، (٨.١٤ %) مع إنخفاض في قيمة الايرادات الأخرى والتي كانت نسبتها (٧.٧١

%) . وفي الاعوام (٢٠١٨,٢٠١٩) سجلت الايرادات العامة ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ١% لتبلغ (١٠٧٥٦٧.٠١٢) مليار دينار من بعد إن كانت تبلغ (١٠٦٥٦٩.٨) مليار دينار لعام ٢٠١٨ ، ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة الايرادات النفطية بنسبة (٣.٨%) نتيجة زيادة كمية الإنتاج من النفط الخام بنسبة (٣.٨%) إذ استأثرت الايرادات النفطية بالحصة الاكبر من اجمالي الايرادات لتبلغ نسبة مساهمتها (٩٢.٢%) وبمبلغ قدره (٩٩٢١٦.٣) مليار دينار فضلاً عن إنخفاض معدل نمو الايرادات الضريبية بمقدار (٢٩.٤٠-%) اما معدل نموالايرادات الأخرى فقد إنخفض بمقدار(١٧.٦٢- %) وبخاصة الايرادات التحويلية وايرادات الضرائب ورسوم الإنتاج وحصة الموازنة من الارباح والرسوم [٥] .

جدول (١) مكونات الايرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٩) (مليار دينار)

الاعوام	GDP	الايرادات العامة	الايرادات النفطية	الايرادات الضريبية	الايرادات الاخرى	معدل نمو الايرادات العامة
2006	95588	49055.545	46534.31	591.229	1930.006	-
2007	111455	54599.451	51701.3	1228.336	1669.815	11.30
2008	157026.1	80252.182	75358.29	985.837	3908.054	46.98
2009	130643.2	55243.526	48905.88	3334.809	3002.836	-31.16
2010	162064.6	70178.223	66819.67	1532.438	1826.115	27.03
2011	217327.1	108807.392	98090.21	1783.593	8933.585	55.04
2012	254225.5	119817.224	116597.1	2633.357	586.719	10.12
2013	273587.5	113767.395	110677.5	2876.856	212.997	-5.05
2014	266332.7	105386.623	97072.41	1885.127	6429.086	-5.05
2015	194681	66470.252	51312.62	2015.01	13142.62	-7.37
2016	196924.1	54409.27	44267.06	3861.89	6280.32	-18.14
2017	225722.4	77335.955	65071.93	6298.272	5965.754	42.14
2018	254870.2	106569.8	95619.8	5686.1	5263.9	37.80
2019	262917.2	107567.012	99216.3	4014.5	4336.212	0.94
متوسط المدة	200240.3	83532.8464	76231.75	2766.24	4534.859	12.66

المصدر : البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي للاحصاء والابحاث ، تقارير سنوية متفرقة للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٩)

جدول (٢) نسبة مساهمة مكونات الايرادات العامة من اجمالي الايرادات ومن GDP للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٩)

الاعوام	نسبة الايرادات النفطية الى العامة %	نسبة الايرادات الضريبة الى العامة %	نسبة الايرادات الاخرى الى العامة %	نسبة الايرادات من GDP %	نسبة الايرادات النفطية من GDP %	نسبة الايرادات الضريبية من GDP %	نسبة الايرادات الاخرى من GDP %
2006	94.86	1.21	3.93	51.32	48.68	0.62	2.02
2007	94.69	2.25	3.06	48.99	46.39	1.10	1.50
2008	93.90	1.23	4.87	51.11	47.99	0.63	2.49
2009	88.53	6.04	5.44	42.29	37.43	2.55	2.30
2010	95.21	2.18	2.60	43.30	41.23	0.95	1.13
2011	90.15	1.64	8.21	50.07	45.13	0.82	4.11
2012	97.31	2.20	0.4	47.13	45.86	1.04	0.23
2013	97.28	2.53	0.19	41.58	40.4	1.05	0.08
2014	92.11	1.79	6.10	39.57	36.45	0.71	2.41
2015	77.20	3.03	19.77	34.14	26.36	1.04	6.75
2016	81.36	7.10	11.54	27.63	22.48	1.96	3.19
2017	84.14	8.14	7.71	34.26	28.8	2.79	2.64
2018	89.73	5.34	4.94	41.81	37.52	2.23	2.07
2019	92.24	3.73	4.03	40.91	37.74	1.53	1.65
متوسط المدة	90.62	3.46	5.92	42.44	38.75	1.36	2.33

المصدر : البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي للاحصاء والابحاث ، تقارير سنوية متفرقة للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٩).

وتجدر الاشارة الى إن نسبة الايرادات الضريبية قد مثلت نسباً ضئيلة من GDP خلال مدة البحث ويعود سبب ذلك الى خفض أسعار الضرائب غير المباشرة، لاسيما الضريبة الكمركية ، ومن جانب أخر إن الضرائب في العراق تستهدف شرائح وقطاعات صغيرة غير القطاعات الكبيرة التي يتكون منها GDP مثل قطاع الخدمات وقطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق ، بينما تكاد القطاعات الاخرى غير مشمولة بالضرائب لإن اغلبها مملوكة للدولة وتكون معفاة من الضرائب وهذا من شإنه أن يضعف من دور الضريبة ويحدد ايراداتها وامكإنية توسيع الاوعية [٦] . ومن الاسباب الاخرى في تدني نسبة الايرادات الضريبية في GDP تعود الى تدهور القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام ، لإن بعد عام ٢٠٠٦ وما سبقها من مدة الاحتلال الامريكي للعراق اسفر عنها توقف العديد من المصإنع الاقتصادية وتدمير الخطوط الإنتاجية وهروب رأس المال الى الخارج وعدم الاستقرار الامني والسياسي ،فضلاً عن التهرب الضريبي وضعف الرقابة ، وضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين تجاه فهم دور الضريبة في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية، لذا تعد هذه مجموعة من اهم الاسباب التي ادت الى ضعف امكإنية توسع الايرادات الضريبية والاعتماد شبه المطلق على ايرادات النفط

ثانيا : تحليل مسار الإنفاق الحكومي في العراق للمدة (٢٠٠٦- ٢٠١٩)

اتسمت سياسة الإنفاق الحكومي في العراق بعد عام ٢٠٠٦ بزيادة الاتجاه نحو النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية فقد ارتفعت تلك التخصيصات بشكل اصبحت تشكل عبئا على الموازنة العامة للدولة وقيدا ماليا ثقيلا ، وإن هذا الاتجاه للسياسة الإنفاقية لا يتلاءم مع طبيعة العراق كبلد نامي يحتاج الى موارد هائلة وكبيرة لإعادة الاعمار وتطوير البنى التحتية المنهارة[٧].

وهذا ما سيوضحه هيكل الإنفاق الحكومي في الجدول (٣) ، إذ يلاحظ من الجدول إن هناك حالة من التقلب في مجمل النفقات العامة طيلة المدة (٢٠٠٦_٢٠١٩) فهي مرتفعة في سنة ومنخفضة في سنة اخرى بل في نسب نمو سالبة في سنة معينة عن السنة السابقة لها ، إذ يلاحظ إن اجمالي الإنفاق العام قد ارتفع من (٤٢٧٥٦) مليار دينار في عام ٢٠٠٦ الى (٥١٧٢٧.٦) مليار دينار لعام ٢٠٠٧ وكإن معدل نموه السنوي عن السنة السابقة بمقدار ٢٠.٩٨ % ، وقد بلغ مقدار الإنفاق الجاري (٣٩٠٣١) مليار دينار ، اما الاستثماري فكانت قيمته (١٢٦٩٦.٦) مليار دينار ، ويعود سبب زيادة الإنفاق الجاري الى اعادة المفصولين السياسيين الى وظائفهم فضلاً عن دمج بعض الفصائل المسلحة وإنخراطها بالعمل المدني [٨].

إذ إن التوسع في حجم النفقات العامة في العراق فضلاً عن الأسباب التقليدية كانت بسبب البنود الآتية[٩]:-

١-زيادة الرواتب التي أقرتها الدولة للعاملين في القطاع العام.

٢-إضافة مواد جديدة لم تكن موجوده في الموازنات للسنوات السابقة مثل أجور الخبراء وأجور الخدمات الأمنية.

٣-المصروفات التي تنفق على البرامج الإنتخابية.

٤-نفقات استيراد الطاقة الكهربائية.

٥-نفقات هيئة دعاوي حقوق الملكية.

٦-تضخيم الجهاز الوظيفي الذي يعد الأكبر بالمقارنة مع الدول الأخرى .

وواصل الإنفاق العام مساره في الارتفاع حتى وصلت قيمته الى (٧٥٠٧٤.٥٧) مليار دينار لعام (٢٠٠٨) بمعدل نمو ٤٥.١٣% ، وقد بلغ الإنفاق الاستهلاكي الجاري (٥٩٤٠٣.٣٥) مليار دينار وكانت نسبته من الإنفاق العام ٨٣.٣٣% ، اما النفقات الاستثمارية فقد بلغت قيمتها (١٥٦٧١.٢٢) مليار دينار محققه نسبة قدرها ٢٠.٨٧% من الإنفاق العام ، ويعود سبب الارتفاع في الإنفاق العام زيادة الايرادات النفطية التي تعد الممول الرئيس للإنفاق العام .وفي عام ٢٠٠٩ بلغت قيمة الإنفاق العام (٦٧٥٨٤.٤٠) مليار دينار بإنخفاض مقداره (٧٤٩٠.٧-) ملياردينار عن السنة السابقة ، بسبب السياسة الإنكماشية التي قامت بها السلطة المالية نتيجة الأزمة المالية وإنكماش الطلب العالمي والإنخفاض الحاصل في أسعار النفط ، الامر الذي أدى الى إنخفاض الايرادات النفطية ومن ثم إنخفاض التخصيص المالي لهذا العام، وهذا يؤكد ارتباط الموازنة العامة في العراق بالدورة الاقتصادية وتداعيات التغيرات الاقتصادية الدولية على مستوى الاسعار والطلب على المورد الريعي[١٠] ثم عاود الإنفاق العام ارتفاعه في عام (٢٠١٠) مسجلاً ما مقداره (٨٨٠٢٨.٦٧) مليار دينار وكانت نسبة الإنفاق الجاري ٧٣.١% اما الاستثماري فكانت نسبته ٢٦.٩% من الإنفاق العام .

جدول (٣) تطور الإنفاق الحكومي في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٩) (مليار دينار)

الاعوام	الإنفاق الجاري	التغير السنوي الإنفاق الجاري %	الإنفاق الاستثماري	التغير السنوي في في الإنفاق الاستثماري %	اجمالي الإنفاق العام	التغير السنوي الإنفاق العام %	نسبة الإنفاق الجاري الى الاجمالي %	نسبة الإنفاق الاستثماري الى الاجمالي %
2006	33484	-	9272		42756	-	٧٨.٣١	21.69
2007	39031	16.57	12696.6	36.93	51727.6	20.98	٧٥.٤٥	٢٤.٥٥
2008	59403.35	52.20	15671.22	23.43	75074.57	45.13	٧٩.١٣	٢٠.٨٧
2009	52567.01	-11.51	15017.4	-4.17	67584.41	-9.98	٧٧.٧٨	٢٢.٢٢
2010	64351.97	22.42	23676.7	57.66	88028.67	30.25	٧٣.١٠	٢٦.٩٠
2011	69639.5	8.22	30066.3	26.99	99705.8	13.27	٦٩.٨٤	٣٠.١٦
2012	90374.67	29.78	37177.89	23.65	127552.6	27.93	٧٠.٨٥	٢٩.١٥
2013	78746.98	-12.87	55108.6	48.23	133855.6	4.94	٥٨.٨٣	٤١.١٧
2014	58625.4	-25.55	35525.7	-35.54	94151.1	-29.66	٦٢.٢٧	٣٧.٧٣
2015	51832.22	-11.59	27431.8	-22.78	79264.02	-15.81	٦٥.٣٩	٣٤.٦١
2016	51173.05	-1.27	18408.2	-32.89	69581.25	-12.22	٧٣.٥٤	٢٦.٤٦
2017	59025.64	15.35	16464.5	-10.56	75490.14	8.49	٧٨.١٩	٢١.٨١
2018	67052.84	13.60	13820.2	-16.06	80873.04	7.13	٨٢.٩١	١٧.٠٩
2019	87301.2	30.20	24422.6	76.72	111723.8	38.15	٧٨.١٤	٢١.٨٦
المتوسط	61614.92	9.66	23911.41	13.20	85526.32	9.89	٧٣.١٣	٢٦.٨٧

المصدر : البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي للاحصاء والابحاث ، تقارير سنوية متفرقة ، ٢٠٠٦-٢٠١٩.

٢-جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، قسم الموازنة العامة للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٩)

وتجدر الاشارة الى إن الازدهار الاقتصادي والمعيشي في العراق مرتبط بعاملين : الأول رفع سقف الصادرات النفطية باعتبارها أهم الواردات المالية ، وثانيا استتباب الوضع الأمني لتشجيع الاستثمار[١١]. وواصل الإنفاق العام مساره في الارتفاع حتى وصلت قيمته الى(١٢٧٥٥٢.٥٦) مليار دينار و(١٣٣٨٥٥.٥٨) مليار دينار على التوالي للأعوام (٢٠١٢) (٢٠١٣) بمعدل نمو (27.93 ٤.٩٤)% وكانت نسبة الإنفاق

الجاري ٥٨.٨٣% اما الإنفاق الاستثماري فكان ٤١.١٧% من الإنفاق العام لعام ٢٠١٣، إلا إنه شهد تراجعا في السنوات الثلاث التالية (٢٠١٤-٢٠١٦) (94151.1 ثم الى 79264.01 ثم ٦٩٥٨١.٢٥) مليار دينار ، لأسباب عديدة منها التراجع في أسعار النفط العالمية من ٩١.٦٣ $ للبرميل لعام (٢٠١٤) الى (٤٤.٧٢ ومن ثم الى ٣٣.٩٧) $ للبرميل للاعوم ٢٠١٥ و٢٠١٦، وهذا ما أدى إلى زيادة نسبة العجز في الموازنة العامة ، وتزايد مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية ، بسبب الاعتماد شبه الكامل على عائدات تصدير النفط ، فضلا عن الضغوط الناجمة عن ارتفاع الإنفاق العسكري وكلفة التعامل مع الأزمة الأنسانية التي تسبب بها التنظيمات الأرهابية (داعش) (١٢).

اما بصدد الاعوام (٢٠١٧-٢٠١٩) فقد شهدت ارتفاعاً ملحوضاً في النفقات العامة حتى وصلت قيمتها(١١١٧٢٣.٢) مليار دينار ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة مقدار بعض مكونات الإنفاق الجاري لاسيما النفقات الراسمالية والمستلزمات الخدمية والسلعية بنسب (٣٤٤.٤% و٢٣٨.٥% و ١١٢.٤%) على التوالي (١٣) . أما بالنسبة لمعدل النمو السنوي للإنفاق الحكومي فقد اتسم بالتذبذب وعدم التناسق من ناحيتين أحدهما إن هناك حالات من التراجع وتسجيل معدلات نمو سلبية في السنوات (٢٠٠٩ ، ٢٠١٤ ، 2015) . والأخرى إن السنوات التي نما فيها معدل النمو اتسمت بالتشتت الى حد كبير فقد بلغ أدنى مستوى نمو (4.94%) كما في سنة (٢٠١٣) في حين بلغ أعلى مستوى نمو (٤٥.١٣%) لعام ٢٠٠٨. وقد تميزت السياسة الإنفاقية بعد عام ٢٠٠٦ بزيادة النفقات الاستهلاكية على حساب تراجع النفقات الاسستثمارية ، الامر الذي اسفر عنه تَشكل عبء على الموازنة العامة للدولة وقيدا ماليً ثقيل (١٤) . وتعود اسباب زيادة الإنفاق الاستهلاكي للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٩) ألى اضافة بنود في الموازنة العامة تمثلت بالزيادة الحاصلة في رواتب القطاع العام ومخصصات اعادة اعمار العراق وأن هذه البنود لا سيما الاجور والرواتب بقيت مهيمنة على الإنفاق العام وشكلت قيداً على توسع الإنفاق الاستثماري ، وتجدر الاشارة ألى أن التذبذب في نسب الإنفاق صعوداً ونزولاً هو لكون العراق بلداً ريعياً يعتمد الاقتصاد فيه وبشكل كلي على الايرادات النفطية التي ترتبط بالعرض والطلب العالمي ، كما يلاحظ هيمنة النفقات الجارية الاستهلاكية التي بلغت نسبتها بالمتوسط ٧٣.٣١% من اجمالي النفقات العامة ، على حساب النفقات الاستثمارية التي لم تشكل سوى ٢٦.٨٧% من تلك النفقات .

شكل (٢) مكونات الإنفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٩)

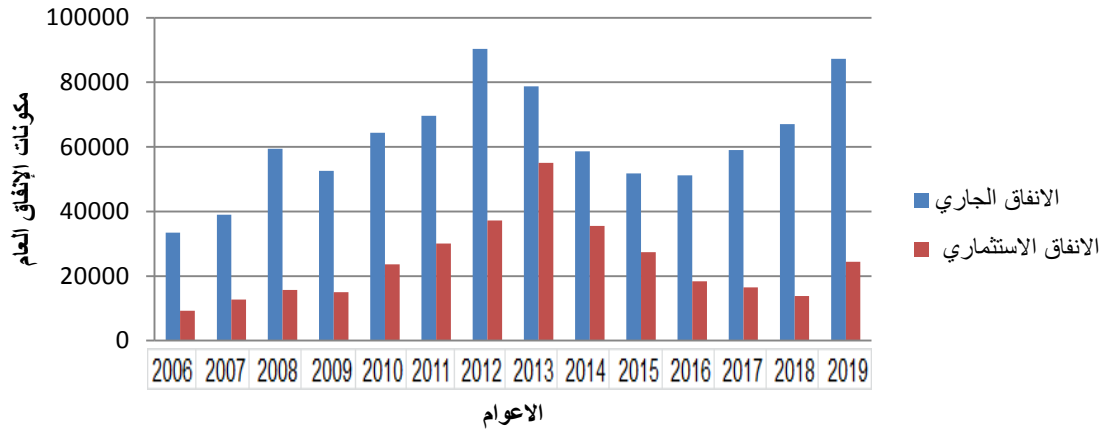

-المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١- يتصف الأقتصاد العراقي بعدم وجود رؤية في صياغة استراتيجية تنسجم مع الأختلالات الأقتصادية ذات الطبيعية الريعية للأقتصاد.

٢- يتصف الأقتصاد العراقي بأعتماده على القطاع النفطي الذي تجاوز نسبة (٩٥%) من الأيرادات العامة والموازنة مقارنة بالقطاعات الأقتصادية الأخرى .

٣- وجود علاقة طردية مابين تدخل الدولة ومؤشر الإنفاق العام إذ كلما زادت النفقات العامة زاد تدخل الدولة والعكس في حالة الإنخفاض .

٤- إن زيادة الرفاه الأقتصادي وتنشيط الفعاليات الأقتصادية هو مرتبط بزيادة الصادرات النفطية وطبيعة البيئة الأمنية في البلد التي تؤدي الى النهوض بواقعه .

ثانيا :التوصيات

١- يتطلب على صانع القرار السياسي في العراق إنشاء صندوق سيادي لغرض مواجهة الأزمات والأختلالات وعجز الموازنة ،الذي يتعرض له أقتصاد البلد بسبب الأعتماد شبه الكامل على الأيرادات النفطية .

٢- عدم الاعتماد والركون الى القطاع النفطي كمصدر رئيسِ في تمويل الموازنة العامة والأتجاة بوضع استراتيجيات اقتصادية تجعل من القطاع النفطي أحد أسباب قوتها وليس أحد أركان ضعف الأستقرار الأقتصادي في العراق .

٣- مطالبة الحكومة العراقية والباحثين بالشان الأقتصادي بدراسة اشكالية عجز الموازنة العامة

وتنشيط القطاعات الأخرى للأسهام في تخفيض هذا العجز .

٤- ضرورة زيادة نسب النفقات الأستثمارية في الموازنة العامة ،بهدف تعزيز قدرة الأقتصاد العراقي وتقوية قطاعاته.

الهوامش:

١ محمد خير العكام ، المالية العامة ، الجامعة الافتراضية السورية ، سوريا، ٢٠١٨، ص١٠١.

٢ ضحى رحيم محسن ، السياسة المالية في العراق بعد عام (٢٠٠٣) مشكلات وامكإنية الحل ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٨، ص٤٨.

٣ – احمد صالح حسن ، تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (١٩٩٠–٢٠١٣) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، المجلد ٢٢، العدد ٩٤ ، ٢٠١٦ ، ص٥.

٤ – البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠١٥ ، ص ٦٧.

٥ – البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠١٩ ، ص ٤٦.

٦ – علي يوسف عبد الله وسعيد علي محمد ، اهمية إصلاح النظام الضريبي ودووره في الايرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤–٢٠١٦) مجلة جامع الإنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الإنبار، العدد ٢٦،المجلد ، ٢٠١٩ ، ص١٧٤.

٧ –سارة اكرم خطاب ، احمد عبد الكريم احمد ، محمد فوزي محمد ، تحليل وقياس العوامل المؤثرة في النفقات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣–٢٠١٧) ، تنمية الرافدين ، العدد ١٢٢، المجلد ٣٨، ٢٠١٩، ١٢٦.

٨ – علي احمد دراج ، سعد عبد الكريم حمادي ، دور الإنفاق في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (٢٠٠٣–٢٠١٨) دراسة تحليأتية ، مجلة جامعة الإنبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٩، العدد ١٧، ٢٠١٧، ص٧٧.

٩ – بتول مطر عبادي الجبوري، سعاد جواد كاظم السعداوي، السياسة المالية ودورها في الاقتصاد العراقي للمده ١٩٩١–٢٠٠٩)) مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد١٥، العدد ٢، لسنة٢٠١٤ ، ص٢٤٠.

١٠ – البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي للاحصاء والابحاث ، تقارير سنوية متفرقة ، ٢٠٠٩، ص٢٨

* تم احتساب معدل التغيير = السنة الجديدة % السنة القديمة – ١ * ١٠٠

١١ –وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، تقارير سنوية متفرقة ، ٢٠١٠، ص٥.

١٢ –البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي للاحصاء والابحاث ، التقرير السنوي لعام ٢٠١٦، ص٦٤.

١٣ –البنك المركزي العراقي الجهاز المركزي للاحصاء والابحاث ، تقارير سنوية متفرقة ، ٢٠١٩ ، ص٤٨.

١٤ – مقداد غضبإن لطيف ، قياس تأثير هيمنة النمط الاستهلاكي في الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية و جامعة بغداد ، المجلد ٢٤ ، العدد ١٠٢، ٢٠١٨، ص٢٨٨.